

الضبط الأسري في العصر الرقمي: من الرقابة التقليدية إلى المرافقة الرقمية وتأثيرها على سلوك الطفل

Family control in the digital age: from traditional supervision to digital accompaniment and its impact on children's behavior

مرايية نسيمة

جامعة البليدة، لونيبي على، الجزائر

مخبر الجريمة والانحراف بين الثقافة والتمثلات الاجتماعية

n.merabia@univ-blida2.dz

ORCID N°: 0009-0009-9857-4355

قبلي اسحاق*

جامعة البليدة، لونيبي على، الجزائر

i.guebli.etu@univ-blida2.dz

ORCID N°: 0009-0006-0334-2219

تاريخ الإرسال: 2026/03/07 تاريخ القبول: 2026/04/23 تاريخ النشر: 2026/06/30

Abstract:

This study examines the shift from traditional surveillance to digital mediation in family control.

The descriptive analytical method was employed, and the research was conducted on a sample of 80 parents at Brahimi Ahmed Middle School.

Results show a transition toward "dialogic mediation" influenced by parents' education. Findings confirm that dialogue and digital engagement foster child self-commitment, effectively preventing cyber-deviancy.

Keywords: Family Control, Digital Mediation, Surveillance, Child, Cyber-deviancy.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة التحول في أساليب الضبط الأسري من الرقابة التقليدية إلى المرافقة الرقمية وتأثيرها على سلوك الطفل.

تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي، وتم البحث على عينة مكونة من 80 ولياً بمتوسطة براهيم أحمد.

توصلت الدراسة إلى أن الأسرة تعيش تحولاً نحو "المرافقة الحوارية" كبديل للمنع، حيث أثبتت النتائج أن المستوى التعليمي للولي له تأثير واضح في تبني المرافقة الرقمية، كما أكدت الدراسة نجاعة الحوار والمشاركة الرقمية في بناء الالتزام الذاتي لدى الطفل وتحسين سلوكه، مما يساهم في وقايته من الانحرافات الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الضبط الأسري، المرافقة الرقمية، الرقابة التقليدية، الطفل، الانحراف الإلكتروني.

* المؤلف المرسل

1- مقدمة:

شهدت البنية الوظيفية للأسرة المعاصرة تحولات عميقة بفعل التغلغل المتسارع للتكنولوجيا الرقمية في نسيج الحياة اليومية، حيث انتقل الطفل من فضاء التنشئة التقليدي المحكوم بالحدود الفيزيائية إلى فضاء افتراضي مفتوح، تتداخل فيه فرص التعلم والترفيه مع مخاطر الانحراف الرقمي، وأمام هذه السيولة التقنية، واجه الضبط الأسري تحدياً جوهرياً تمثل في قصور أساليب المراقبة التقليدية عن احتواء الفجوة الرقمية بين الأجيال، مما فرض ضرورة إعادة تشكيل آليات السلطة الوالدية بما يتلاءم مع طبيعة العصر.

ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة السوسولوجية لتقصي التحول من "منطق المنع" إلى "منطق المرافقة الوالدية"، كإستراتيجية حديثة تهدف إلى بناء حصانة ذاتية لدى الطفل بدلاً من الاكتفاء بالرقابة الخارجية، لذلك سعت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على هذه الديناميكية الجديدة في المجتمع الجزائري، من خلال تحليل كيفية استجابة الأولياء للتحديات السلوكية الرقمية، ومدى قدرة أنماط الضبط الحديثة على توجيه السلوك الرقمي للأبناء وتأمينه، بعيداً عن الأنماط الزجرية التي أثبتت محدوديتها في ظل الانفتاح الرقمي الراهن.

2- إشكالية الدراسة

يعرف المجتمع المعاصر تحولات متسارعة بفعل الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل أنماط التواصل والتفاعل الاجتماعي، وغيّرت مواقع التنشئة والضبط خارج الأطر التقليدية، فلم تعد الأسرة الفضاء الوحيد المؤثر في تشكيل سلوك الطفل، بعدما أصبح الفضاء الرقمي مجالاً مفتوحاً تتداخل فيه القيم، والرموز، والنماذج السلوكية المتنوعة، حيث أن هذا التحول الحاصل أضعف فاعلية الضبط التقليدي المباشر القائم على الرقابة الصارمة، وطرح تحدياً جديداً يتعلق بكيفية ممارسة السلطة التربوية داخل بيئة لا تخضع للحدود المادية.

وفي هذا السياق، لم يعد الضبط الأسري القائم على المنع والمراقبة الصارمة كافياً لضبط المجال الرقمي، خاصة في ظل التحول من فضاء مادي يمكن التحكم فيه إلى فضاء افتراضي متشعب وعابر للحدود، فاستقلالية الطفل التقنية، وسرعة تدفق المحتوى، وتعدد مصادر التأثير، كلها عوامل جعلت العلاقة التربوية تواجه وضعاً جديداً لم تعد فيه السلطة الوالدية تُمارس فقط عبر المنع أو التفتيش، وإنما باتت مرتبطة بطبيعة التفاعل داخل الأسرة، وبمدى قدرة الولي على إعادة تعريف دوره في سياق رقمي متغير، كما أن تشكل السلوك الرقمي للطفل لم يعد يتم داخل الأسرة وحدها، بل عبر شبكة واسعة من التفاعلات والرموز والنماذج التي يتعرض لها يومياً، وهو ما يطرح تساؤلات عميقة حول حدود الضبط التقليدي وإمكانات إعادة صياغته في ظل هذه التحولات.

وانطلاقاً من هذه التحولات، تبرز الحاجة إلى التساؤل حول طبيعة الضبط الأسري في ظل البيئة الرقمية الجديدة، وحدود فاعليته في مواجهة أنماط الانحراف الإلكتروني التي أخذت أشكالاً مغايرة للانحراف التقليدي، وعليه، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل المركزي الآتي:

كيف تسهم المرافقة الرقمية داخل الأسرة في الحد من الانحراف الإلكتروني لدى الأطفال؟ وما هي مظاهر التحول في أساليب الضبط الأسري من المراقبة التقليدية إلى المرافقة الرقمية في البيئة الاجتماعية الجزائرية؟.

ويندرج ضمن هذا التساؤل العام مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي طبيعة الممارسات الميدانية المرتبطة بالمرافقة الرقمية التي ينتهجها الأولياء لتوجيه تفاعلات أطفالهم داخل الفضاء الرقمي؟
- ما هي تجليات التحول في أساليب الضبط الأسري من المراقبة التقليدية إلى المرافقة الرقمية الذي تعرفه الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية الراهنة؟
- كيف تؤثر ممارسات المرافقة الرقمية على سلوك الطفل ومستوى انضباطه داخل الفضاء الرقمي؟.

3- فرضيات الدراسة

- تتنوع ممارسات المرافقة الرقمية لدى الأسر الجزائرية بين الرقابة التقنية اليومية والحوار التوجيهي القائم على الثقة؛
- يميل الضبط الأسري نحو التحول التدريجي من أساليب المنع التقليدية إلى نماذج المرافقة والتوعية الرقمية؛
- تساهم المرافقة الرقمية في الحد من الانحراف الإلكتروني للأطفال عبر تنمية الوعي وتعزيز آليات الضبط الذاتي لديهم.

4- أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى فهم وتحليل التحولات التي يشهدها الضبط الأسري في البيئة الرقمية الجزائرية، من خلال التركيز على مفهوم المرافقة الرقمية ودوره في الوقاية من الانحراف الإلكتروني لدى الأطفال.

ويتفرع عن هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الخاصة:

- التعرف على طبيعة المرافقة الرقمية داخل الأسرة الجزائرية وأساليب ممارستها اليومية؛
- تحليل مظاهر التحول في أساليب الضبط الأسري من المراقبة التقليدية إلى المرافقة الرقمية؛
- دراسة العلاقة بين المرافقة الرقمية والحد من السلوكيات المنحرفة إلكترونياً لدى الأطفال؛
- إبراز التحديات التي تواجه الأسر الجزائرية في تطبيق المرافقة الرقمية في ظل التحولات التكنولوجية والاجتماعية الراهنة.

5- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذا البحث في بعدين أساسيين:

1-5- الأهمية العلمية:

- يساهم البحث في إثراء الدراسات السوسولوجية حول التحولات الأسرية في العصر الرقمي؛
- يسلط الضوء على مفهوم حديث نسبياً في البيئة العربية وهو "المرافقة الرقمية" بوصفه بديلاً تربوياً للمراقبة التقليدية؛
- يقدم إطار تحليلي لفهم العلاقة بين الأسرة والتكنولوجيا وتأثيرها في سلوك الطفل والانحراف الرقمي.

1-5- الأهمية العملية:

- يساعد الأسر الجزائرية على تبني أساليب فعالة للمرافقة الرقمية كآلية وقائية من الانحراف الإلكتروني؛

- يزود الفاعلين الاجتماعيين (المدرسة، الجمعيات، المؤسسات التربوية) بمؤشرات ميدانية تسهم في بناء برامج توعية وتنقيف رقمي للأطفال؛
- يعزز ثقافة الضبط الذاتي والمسؤولية الرقمية داخل الأسرة والمجتمع.

6- مفاهيم الدراسة

استخدما في هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي كالتالي:

- مفهوم الطفل:

اصطلاحاً: كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشر ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه (Unicef, 1989, p 2). ويرى علماء الاجتماع أن الطفولة هي فترة الحياة التي تبدأ منذ الميلاد وحتى الرشد، وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى، فقد تنهي الطفولة عند البلوغ أو عند الزواج أو يطلق على سن محددة لها (الخطيب، 2011، ص 14).

إجرائياً: يقصد به في هذه الدراسة كل قاصر لم يتجاوز 18 سنة، يقيم ضمن أسرة جزائرية ويستخدم الوسائط الرقمية (الإنترنت، الهواتف الذكية، أو الأجهزة اللوحية) بانتظام.

- مفهوم الانحراف الإلكتروني:

اصطلاحاً: هو فعل يقوم به الفرد، أو الجماعة، ويتصف هذا السلوك بما لا يتفق مع سلوك الأسوياء من المجتمع، باعتباره مخالفاً للتقاليد، والأعراف، والقيم الأخلاقية، والدينية (حسين، 2024، ص 126). وهو الانحراف الذي يغطي جميع الأفعال غير المشروعة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث الأجهزة والبرمجيات (ناني وزقاي، 2022، 1288).

إجرائياً: يقصد به كل سلوك غير سوي يصدر عن الطفل أثناء استخدامه للتكنولوجيا الرقمية، كإذاء الآخرين، أو تقليد محتويات منحرفة، أو إساءة استخدام الوسائط الرقمية بما يخالف القيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة.

- مفهوم الضبط الأسري:

اصطلاحاً: وهو مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفراد من أعراف وتقاليد وأجهزة يتم الاستعانة بها على حماية مقومات المجتمع والحفاظ عليه وعلى قيمه ومواصفاته ويقاوم بها ما برز عامل من عوامل الانحراف ومظاهر العصيان (الطارق، 2020، ص 89).

إجرائياً: هو مجموعة الأساليب والإجراءات التي تعتمدها الأسرة لتنظيم سلوك الأطفال وضبط تفاعلهم داخل الفضاء الرقمي.

- مفهوم المرافقة الرقمية:

اصطلاحاً: هي عملية إرشادية تتمثل في المتابعة المستمرة التي تهدف الى التأكد من استمرار تقدم الحالة، أي أنها المساعدة للآخر ليكون قادر على مواجهة الوضعية بنفسه (خميس، 2018، ص 104).

إجرائيا: تمثل أسلوبًا تربويًا حديثًا تمارسه الأسرة من خلال التفاعل الإيجابي مع الأطفال في بيئتهم الرقمية، عبر المتابعة والتوجيه والحوار، بما يضمن استخدامًا آمنًا وواعيًا للتكنولوجيا.

- مفهوم الوعي الرقمي:

اصطلاحا: يشير إلى امتلاك الفرد لجملة من القدرات والحكمة في البحث واسترجاع المعلومات الالكترونية وتقييمها وتطبيقها ومشاركتها مع الآخرين (Tukphimai, 2022, p 251). وهو أيضا المعرفة والفهم والإدراك والتقدير والشعور والتجريب والاستخدام لكل ما هو جديد ومستحدث من اكتشافات تكنولوجيا بما تتضمنه من أجهزة وبرامج تكنولوجيا (العشماوي والعصيمي، 2021، 531).

إجرائيا: يقصد به إدراك الطفل لمخاطر الفضاء الرقمي وفرصه، وقدرته على التمييز بين الاستخدام الآمن والمنحرف للتكنولوجيا، وهو ما يعكس نضجه الرقمي وسلوكه الواعي.

- مفهوم المراقبة الذاتية:

اصطلاحا: وهي ملاحظة الفرد لذاته ومقارنة سلوكه، وتعبيراته مع الآخرين في المواقف الاجتماعية بهدف تعديل وضبط سلوكه اللفظي وغير اللفظي (سرومر، 2015، ص 11).

إجرائيا: هي قدرة الطفل على ضبط سلوكه الرقمي بنفسه، والتحكم في استخدامه للتكنولوجيا، والالتزام بالقواعد والقيم دون الحاجة إلى تدخل مباشر من الوالدين.

7- الدراسات السابقة:

1-7- الدراسات الأجنبية: دراسة معنونة بـ "الأطفال، الشاشات الرقمية والأسرة: ممارسات الوساطة الأبوية بين الجنسين" من إعداد كارولينا دوك ومارينا مويغيانسكي (2020)، هدفت إلى تحليل أدوار الجنس في الممارسات الأبوية المتعلقة بمرافقة الأطفال في استخدام الشاشات الرقمية داخل الأسر الأرجنتينية، وقد انطلقت الدراسة من فرضية أن أساليب الوساطة الأبوية الرقمية تتوزع وفق أدوار جنسية راسخة ثقافياً، وقد اعتمدت الباحثتان على منهج نوعي قائم على المقابلات الفردية ضمن مشروع بحثي موسّع شمل 130 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 8 و11 سنة، إضافة إلى أوليائهم ومعلميهم، مستخدمتين تقنية (Techno biographies) لفهم علاقة الأطفال بالأجهزة الرقمية في سياقاتهم الأسرية والاجتماعية، وتوصلت النتائج إلى أن الأمهات يقمن بالدور الرئيسي في المتابعة والتوجيه والمراقبة اليومية، بينما يتولى الآباء الجوانب التقنية وشراء الأجهزة، ويظهر تدخلهم غالباً في الحالات "الاستثنائية"، كما أظهرت النتائج أن الوساطة الأبوية الرقمية تخضع لتقسيم عمل جنسري يُنظر إليه كأمر طبيعي، وهو ما يعكس استمرار الصور النمطية المرتبطة بالأدوار الأسرية التقليدية حتى في الفضاء الرقمي، كما توصلت الدراسة إلى وجود نمطين من الإشراف أو الضبط الأسري، أحدهما نمط تقييدي يركز على الرقابة الصارمة وهو ما قد يحد من استقلالية الطفل، والآخر نمط تمكيني يستثمر في بناء القدرات النقدية للطفل عبر الحوار والتجارب المشتركة (Duek & Moguilla, 2020).

2-7- الدراسات العربية: دراسة روان الناصر (2024) بعنوان "استراتيجيات الوساطة الأبوية وعلاقتها بمهارات الإنترنت ووعي الفتيات بمخاطره" حيث تطرقت إلى موضوع العلاقة بين ممارسات أولياء الأمور في توجيه استخدام الإنترنت لدى الفتيات ومستوى وعيهن بالمخاطر الرقمية، وقد سعت الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي حول طبيعة ارتباط نوع الوساطة الأبوية (التقييدية، النشطة، أو بالمشاركة) بمدى وعي الفتيات بالمخاطر الإلكترونية ومهاراتهن في

الاستخدام الآمن، واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيان لجمع البيانات من عينة من الطالبات في مدارس المملكة العربية السعودية قدر عددها بـ 380 طالبة، وقد أظهرت النتائج أن الوساطة الإرشادية جاءت في المرتبة الأولى من حيث الاستخدام، تليها الإشرافية ثم الرقابية، بينما حلت الوساطة التقييدية في المرتبة الأخيرة، ويرجع ذلك لصعوبة الرقابة التقنية مع امتلاك الفتيات لأجهزة خاصة وقدرات رقمية تتيح لهن تجاوز الحظر أو مسح السجلات، كما بينت النتائج أن الوساطة النشطة، القائمة على الحوار والتوعية، ترتبط ارتباطاً إيجابياً بارتفاع مستوى الوعي بالمخاطر وتحسن المهارات الرقمية لدى الفتيات، في حين تبين أن الوساطة التقييدية تؤدي إلى نتائج محدودة وتقلل من قدرة الفتيات على التعامل الواعي مع الإنترنت (الناصر، 2024).

3-7- الدراسات الجزائرية: دراسة سفيان بوعنقة (2023) الموسومة بـ "استراتيجيات الوساطة الأبوية في استخدام المراهقين للإنترنت في الجزائر" والتي تناولت الكيفية التي تمارس بها الأسر الجزائرية أشكال الرقابة والمراقبة في توجيه استخدام أبنائها المراهقين للإنترنت، ساعية للإجابة عن إشكالية مفادها: كيف تسهم استراتيجيات الوساطة الأبوية (النشطة، التقييدية، التقنية، والمشاركة) في ضبط السلوك الرقمي للمراهقين؟ وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، مستعيناً بالاستبيان لجمع المعطيات من عينة من الأسر الجزائرية قدرت بـ 72 مفردة، وقد أظهرت النتائج أن الوساطة النشطة القائمة على الحوار والتوعية هي الأكثر انتشاراً وهو ما قد ما يساهم في بناء "الضبط الذاتي" لدى المراهق، تليها الوساطة التقييدية القائمة على وضع القواعد والتي يتبنى فيها الوالدان أساليب صارمة في وضع القواعد (الزمن والمحتوى)، بينما تبقى الوساطة التقنية والتشاركية محدودة بفعل ضعف الوعي الرقمي لدى الآباء ويُعزى ذلك إلى نقص الدراية التكنولوجية لدى الأولياء، وقدرة الأبناء على التحايل التقني، كما توصلت الدراسة إلى أن المراهقين الذين يحظون بمراقبة أسرية إيجابية يتمتعون بسلوك رقمي أكثر انضباطاً ووعياً بالمخاطر الإلكترونية (بوعنقة، 2023).

4-7- التعقيب على الدراسات السابقة:

كشفت الدراسات السابقة مجتمعة عن اهتمام متزايد بدور الأسرة في توجيه السلوك الرقمي للأطفال والمراهقين، وهو ما يتقاطع بوضوح مع موضوع دراستنا، فقد أبرزت دراسة بوعنقة (2023) أهمية الوساطة الأبوية النشطة القائمة على الحوار في ضبط استخدام الأبناء للإنترنت، وهو ما يدعم جانب المراقبة الرقمية في دراستنا، أما دراسة الناصر (2024) فقد أظهرت العلاقة الإيجابية بين الوساطة الأبوية ومهارات الوعي بالمخاطر الرقمية، وهو ما يعزز فرضيتنا المتعلقة بـ تنمية الوعي والمراقبة الذاتية لدى الأطفال كنتيجة للمراقبة الأسرية، بينما قدمت دراسة دوك وموغيانسكي (2020) منظوراً سوسيو-ثقافياً يبرز أثر العوامل الجندرية في ممارسة الرقابة والمراقبة الرقمية داخل الأسرة، وهو ما أفاد بحثنا في فهم التحول في أساليب الضبط الأسري تبعاً لاختلاف الأدوار والوظائف داخل العائلة الجزائرية.

8- الإجراءات المنهجية للدراسة

1-8- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يسعى إلى وصف وتحليل مظاهر التحول في أساليب الضبط الأسري داخل البيئة الرقمية الجزائرية، والكشف عن دور المراقبة الرقمية في الحد من الانحراف الإلكتروني لدى الأطفال. كما

استعانت الدراسة ببعض أدوات المنهج الميداني لجمع البيانات من الواقع الأسري وتحليلها في ضوء الإشكالية المطروحة.

2-8- مجتمع الدراسة وميدانها:

تم تحديد ميدان الدراسة في مدينة عين بسام (ولاية البويرة - الجزائر)، باعتبارها بيئة اجتماعية حضرية تجمع بين الخصائص التقليدية والحديثة، مما يتيح رصد التغيرات في أنماط التنشئة والضبط الأسري في ظل التحول الرقمي.

ويتحدد مجتمع الدراسة في أولياء الأمور (الآباء والأمهات) القاطنين بمدينة عين بسام، والذين لديهم أطفال (أقل من 18 سنة) يستخدمون الوسائط الرقمية بانتظام.

3-8- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة قصدية من مجموعة من الأسر المقيمة بمدينة عين بسام، تراعي تنوع المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لضمان تمثيل واقعي لظاهرة الدراسة.

ويقدر حجم العينة بنحو 80 ولي أمر، تم التواصل معهم لجمع المعطيات الميدانية، حيث قدمت الوصول إليهم عبر تلاميذ المستويات الأربعة في إحدى المتوسطات بمدينة عين بسام.

4-8- أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، لكونه يسمح بجمع معطيات كمية وكيفية من عدد معتبر من أولياء الأمور في وقت وجيز، مع ضمان الموضوعية والسرية. وتضمن الاستبيان أربعة محاور أساسية:

1. المحور الأول: المعلومات العامة حول الأسرة والطفل.
 2. المحور الثاني: أساليب الضبط الأسري في متابعة استخدامات الطفل للوسائل الرقمية.
 3. المحور الثالث: الممارسات الأسرية للمرافقة الرقمية وتحول أساليب الضبط الأسري.
 4. المحور الرابع: الوعي الرقمي والمراقبة الذاتية لدى الأطفال.
- فيما بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 140 استبيان، تم استرجاع 80 استبيانا منه فقط لظروف مختلفة، لتكون المعادلة وفق ما يلي:

- عدد الاستبيانات الموزعة: 140.....100%

- عدد الاستبيانات المسترجعة: 80.....57,14%

5-8- حدود الدراسة:

المجال المكاني: مدينة عين بسام (ولاية البويرة).

المجال الزمني: من بدايات شهر نوفمبر سنة 2025، إلى بدايات شهر مارس سنة 2026.

المجال البشري: أولياء الأمور (الآباء والأمهات) لأطفال مستخدمين للوسائط الرقمية (دون سن 18).

9- عرض وتحليل البيانات

9-1- بيانات عامة حول العينة:

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص السوسيو-ديموغرافية.

المتغير	التكرار	النسبة %
الجنس		
ذكر	46	57.5
أنثى	34	42.5
المجموع	80	100.0
عمر الولي		
أقل من 30	5	6.3
من 30 الى 40	21	26.3
أكثر من 40	54	67.5
المجموع	80	100.0
المستوى الدراسي		
ابتدائي	7	8.8
متوسط	37	46.3
ثانوي	19	23.8
جامعي	17	21.3
المجموع	80	100.0
عدد الأطفال		
طفل واحد	3	3.8
طفلين	18	22.5
3 فأكثر	59	73.8
المجموع	80	100.0
الفئة العمرية للأطفال		
أقل من 10	13	16.3
من 10 الى 15	54	67.5
أكثر من 15	13	16.3
المجموع	80	100.0

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج (Spss)

نلاحظ من الجدول أن عينة الدراسة تتسم بهيمنة الذكور بنسبة (57.5%)، مما يعكس مشاركة الآباء الفعالة في متابعة الشأن الرقمي للأبناء، كما برز الأولياء الذين تتجاوز أعمارهم 40 سنة كأغلبية بنسبة (67.5%)، وهو ما يشير إلى تمتع العينة بنضج تربوي وخبرة في إدارة شؤون الأسرة، في حين سجل المستوى التعليمي المتوسط أعلى نسبة بـ (46.3%)، مما يوضح غلبة الفئة ذات التكوين التعليمي البسيط، وتبرز الأسر الكبيرة (3 أطفال فأكثر) بنسبة (73.8%) لتعكس طابع الأسرة الجزائرية الممتدة، وأخيراً شكل الأطفال بين 10 و 15 سنة النسبة الأكبر بـ (67.5%)، وهي الفئة التي تمثل مرحلة المراهقة المبكرة وما تتطلبه من مراقبة خاصة، وبذلك

نخلص سوسيولوجياً إلى أننا أمام أسرة ناضجة عمراً وتقليدية في تركيبها العددية، تواجه تحدي المرافقة الرقمية لأبناء في سن حرج وعالم رقمي شاسع.

2-9- بيانات خاصة بواقع وأساليب المرافقة الرقمية:

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب آليات وأساليب المرافقة الرقمية المعتمدة من طرف الأولياء.

آليات وأساليب المرافقة الرقمية المعتمدة من طرف الأولياء	التكرار	النسبة%
أسلوب الحوار والمناقشة حول المحتوى	53	36.1
سؤال الطفل عما يشاهده باستمرار	6	4.1
المشاركة الرقمية	18	12.2
المراقبة المفاجئة للجهاز	63	42.9
استخدام برامج الحماية والتحكم الأبوي	7	4.8

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج (Spss)

نلاحظ من الجدول أن أسلوب "المراقبة المفاجئة للجهاز" قد سجل أعلى نسبة بـ (42.9%)، مما يعكس استمرار نزعة الرقابة السلطوية والتحقق المباشر من سلوك الطفل، يليه "أسلوب الحوار والمناقشة حول المحتوى" بنسبة (36.1%)، وهو ما يوضح تنامي الوعي بأهمية التواصل الفعال كوسيلة للإقناع، في حين بلغت نسبة "المشاركة الرقمية" (12.2%)، مما يشير إلى مستوى محدود من الاندماج الفعلي للولي في عالم الطفل الافتراضي، بينما سجل "استخدام برامج الحماية" نسبة ضئيلة بلغت (4.8%)، مما يفسر ضعف الاعتماد على الوسائل التقنية الآلية في الضبط، وأخيراً جاء "سؤال الطفل عما يشاهده" في المرتبة الأخيرة بنسبة (4.1%)، وهو ما يعكس تفضيل الأولياء لأساليب الرقابة المباشرة أو الحوار العميق على مجرد الأسئلة العابرة، وبذلك نخلص سوسيولوجياً إلى أن المرافقة الرقمية لدى العينة لا تزال تتراوح بين النمط الرقابي التقليدي والنمط الحوارى الحديث، مع غلبة واضحة لأسلوب المراقبة المفاجئة كآلية لفرض السلطة الوالدية.

ومن خلال هذه المعطيات، يتبين أن المرافقة الرقمية لدى العينة لا تزال تتأرجح بين النمط الرقابي التقليدي والنمط الحوارى الحديث مع غلبة واضحة لآلية المراقبة المباشرة لفرض السلطة الوالدية، وهي نتيجة تتقاطع مع ما توصلت إليه دراسة (دوك وموغبيانسكي، 2020) حول سيادة النمط التقييدي الذي يركز على الرقابة الصارمة كآلية لإعادة إنتاج الأدوار الأسرية التقليدية في الفضاء الرقمي، ومن منظور نظرية الضبط الاجتماعي لـ "ترافيس هيرشي"، فإن قوة الروابط وآليات الإشراف تمثل عنصراً حاسماً في منع الانحراف، حيث يعكس حضور الحوار بنسبة معتبرة تفعيل بُعد "الارتباط" الذي يسهم في بناء امتثال ذاتي للقواعد بدل فرضها قسراً، وهو ما يتفق مع ما أكدته دراسة (الناصر، 2024) من أن الوساطة الإرشادية هي الأكثر قدرة على تنمية الوعي الذاتي بالمخاطر لدى الأبناء مقارنة بالمنع التقييدي، أما الضالة المسجلة في استخدام برامج الحماية التقنية (4.8%)، فيمكن إرجاعها إلى ضعف "الرأس مال الرقمي" ونقص الدراية التكنولوجية لدى الأولياء مقابل تفوق الأبناء في مهارات التحايل التقني، وهو ما ذهبت إليه دراسة (بوعناقة، 2023) في تفسيرها لمحدودية الوساطة التقنية داخل الأسرة الجزائرية، وعليه، فإن هذا التذبذب يؤكد أن الأسرة

لا تزال تمارس الضبط عبر مسارين متكاملين: آلية رقابية خارجية قائمة على التفتيش، وأخرى تفاعلية حديثة تقوم على بناء رابطة أخلاقية تقلل من احتمالات الانحراف الرقمي للطفل.

جدول رقم (3): علاقة أسلوب التوجيه الرقمي بالمستوى الدراسي للولي.

أسلوب التوجيه المستوى الدراسي	الحوار والمناقشة		المنع والحرمان		مراقبة صارمة		التحذير المستمر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	4	28.6	2	14.3	5	35.7	3	21.4	14	100
متوسط	24	32.9	5	6.8	29	39.7	15	20.5	73	100
ثانوي	13	34.2	3	7.9	13	34.2	9	23.7	38	100
جامعي	15	39.5	4	10.5	12	31.6	7	18.4	38	100

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج (Spss)

نلاحظ من الجدول أن الأولياء من ذوي المستوى الجامعي يميلون أكثر نحو أسلوب "الحوار والمناقشة" بنسبة (39.5%)، مما يعكس ارتباط الوعي التربوي الحديث بالرأسمال الثقافي المرتفع، بينما نجد أن الأولياء في المستويين المتوسط والابتدائي يتجهون بشكل أكبر نحو أسلوب "المراقبة الصارمة" بنسب بلغت (39.7%) و(35.7%) على التوالي، وهو ما يوضح ميل الفئات الأقل تعليمياً نحو استخدام أدوات الضبط المباشر، وفي المقابل يظهر أن المستوى الثانوي يتوزع بالتساوي بين "الحوار" و"المراقبة" بنسبة (34.2%) لكل منهما، مما يشير إلى مرحلة انتقالية في الممارسة التربوية لدى هذه الفئة، كما يلاحظ أن أسلوب "المنع والحرمان" سجل أدنى مستوياته لدى المستوى المتوسط بنسبة (6.8%)، مما يوضح تراجع فكرة الإقصاء الكلي للوسيلة الرقمية في الوسط الأسري، وبذلك نخلص سوسيولوجياً إلى أن المستوى الدراسي يؤثر في صياغة أسلوب التوجيه، حيث يزداد الاعتماد على الحوار والوساطة طردياً مع ارتفاع المستوى التعليمي للولي.

وبحسب ما يبينه الجدول، فإن المستوى الدراسي يؤثر في صياغة أسلوب التوجيه، حيث يزداد الاعتماد على الوساطة الحوارية طردياً مع ارتفاع المستوى التعليمي للولي، وهو ما يتسق مع منظور "بيير بورديو" للرأسمال الثقافي، حيث يمنح التعليم المرتفع للأولياء موارد ثقافية تتيح لهم تبني استراتيجيات توجيهية أكثر مرونة وفاعلية (كالحوار) تشجع على الالتزام الذاتي للطفل، ويتوافق هذا الطرح مع ما توصلت إليه دراسة (بوعنقة، 2023) من أن ضعف الوساطة التقنية والحوارية لدى بعض الأسر الجزائرية يعود لنقص الدراية التكنولوجية والرأسمال الرقمي، مما يدفعهم لتعويض ذلك بأساليب الضبط المباشر والرقابة الصارمة، كما يظهر تراجع أسلوب "المنع والحرمان" لدى جميع المستويات (خاصة المتوسط بنسبة 6.8%) تلاشي فكرة الإقصاء الكلي للوسيلة الرقمية، مما يؤكد أن الرأسمال الثقافي يعمل كمتغير بنيوي يحول الضبط الأسري من "سلطة المنع القسرية" إلى "سلطة المرافقة الواعية"، محققاً توازناً بين الانفتاح الرقمي والتحسين التربوي.

3-9- بيانات خاصة بالتحول في أساليب الضبط:

جدول رقم (4): علاقة أسلوب الولي الحديث في الضبط بالأسلوب السابق المعتمد.

أسلوب الضبط الحديث	المرافقة والحوار		المراقبة المتوازنة		المنع والحرمان		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المنع والحرمان	18	42.9	17	40.5	7	16.7	42	100
المراقبة الصارمة	13	31.7	25	61.0	3	7.3	41	100
الحرية المطلقة	15	45.5	15	45.5	3	9.1	33	100

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج (Spss)

نلاحظ من الجدول أن الأسلوب السابق المعتمد من طرف الولي في الضبط يؤثر بشكل مباشر على توجهه نحو الأسلوب الحديث، فبالنسبة للأولياء الذين كان أسلوبهم السابق هو "المنع والحرمان"، نجد أن (42.9%) منهم انتقلوا نحو "المرافقة والحوار"، وهو ما يشير إلى إدراك الأولياء لعدم جدوى الانغلاق الرقمي واعتماد سياسة المنع وبذلك تحولوا نحو الانفتاح والتوجيه التربوي، بينما نجد أن الأولياء الذين اعتمدوا سابقاً "المراقبة الصارمة" ظل أغلبهم (61.0%) متمسكين بـ "المراقبة المتوازنة"، وهو ما يوضح استمرارية قيمة الضبط لديهم مع تلطيف حدثها لتناسب الواقع الجديد، وفي المقابل يظهر أن الأولياء الذين منحوا "الحرية المطلقة" سابقاً انقسموا بالتساوي بين "المرافقة والحوار" و"المراقبة المتوازنة" بنسبة (45.5%) لكل منهما، مما يشير إلى تراجع النمط المتساهل المعتمد سابقاً لدى الأولياء لصالح تدخل والذي أكثر نضجاً وتنظيماً، كما يلاحظ أن أسلوب "المنع والحرمان" كخيار حديث سجل أدنى مستوياته لدى جميع الفئات وخاصة أصحاب المراقبة الصارمة سابقاً (7.3%)، مما يوضح قناعة عامة بضرورة التخلي عن أساليب الإقصاء ومنع الطفل من الوسائل الرقمية، وبذلك نخلص سوسيولوجياً إلى أن الأسلوب السابق يؤثر في صياغة الأسلوب الحديث، حيث يظهر ميلاً عاماً نحو "الوسطية التربوية" التي تدمج بين الحوار والمراقبة المتوازنة كبديل للأنماط المتطرفة (المنع أو الحرية المطلقة)، وهو ما يتسق مع منظور "أنتوني غيدنز" الذي يرى أن التحول في الممارسات الاجتماعية يحدث عبر إعادة إنتاجها بشكل متكيف وليس عبر قطيعة كاملة، حيث يظهر الأسلوب الحديث كاستمرار مرّن للأسلوب القديم، وتتقاطع هذه النتيجة مع دراسة (دوك وموغغيانسكي، 2020) في أن الأسر تتجه نحو "النمط التمكيني" والحوار لتجاوز محدودية الرقابة الصارمة التي قد تحد من استقلالية الطفل، ومن منظور "ترافيس هيرشي"، فإن تلطيف أساليب المراقبة يمثل تدعيماً لروابط "الاعتقاد" و"الارتباط"، وهو ما يسهم في بناء امتثال داخلي يقي من الانحراف الرقمي، وهو أيضاً ما عززته دراسة (الناصر، 2024) بتأكيد أن الانتقال من التقييد إلى الإرشاد يرفع بالضرورة من مستوى وعي الأبناء بالمخاطر، وعليه، فإن هذا التدرج من المنع إلى الحوار، ومن الصرامة إلى التوازن، يعكس نضجاً في الوعي التربوي الأسري الساعي لإيجاد توليفة تجمع بين الحماية الرقمية ومنح الاستقلالية.

جدول رقم (5): علاقة أسلوب ضبط الولي الميداني بوعيه بجدوى التوعية بدل المنع.

أسلوب ضبط الولي الميداني		تبني "المرافقة" (بدل التمسك بـ "المنع" (الأسلوب القديم)		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
قناعة الولي بجدوى التوعية					
مقتنع	64	100	0	64	100
غير مقتنع	12	75	4	16	100
المجموع	76	95.0	4	80	100

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج (Spss)

نلاحظ من معطيات الجدول أن "الوعي التربوي" بجدوى التوعية كبديل للمنع يؤثر بشكل جذري ومباشر على "أسلوب الضبط الميداني" للأولياء، فبالنسبة للذين يمتلكون قناعة إيجابية بالتوعية، نجد أن 100% منهم قد انتقلوا فعلياً نحو "تبني نمط المرافقة"، وهي نسبة تامة تعكس التطابق الكامل بين التمثلات الذهنية والممارسة الميدانية لدى هذه الفئة، وفي المقابل، نجد أن الأولياء غير المقتنعين بجدوى التوعية انقسموا في ممارساتهم، حيث أن الغالبية العظمى منهم بنسبة (75%)، ورغم تمسكهم الفكري بمنطق المنع، إلا أنهم اضطروا ميدانياً لتبني "أسلوب المرافقة"، بينما تمسك (25%) منهم فقط بأسلوب "المنع التقليدي"، وتكشف هذه المفارقة سوسيولوجياً عن تأثير "ضغط البنية الرقمية" الذي فرض التحول نحو المرافقة حتى على الفئات غير المقتنعة بها، نظراً لعدم واقعية أساليب الإقصاء الرقمي في الوقت الراهن، كما يلاحظ الانعدام التام (0.0%) للحالات التي تملك وعياً بالتوعية ولم تترجمه لممارسة، مما يؤكد أن هذا الوعي التربوي يمثل شرطاً كافياً ومحركاً قوياً للتحول في نمط الضبط الأسري، وبذلك نخلص سوسيولوجياً إلى أن "التمثلات التربوية" هي المحدد الأساسي للتحول من "سلطة المنع القسرية" إلى "سلطة المرافقة الواعية"، وهو ما ينسجم تماماً مع ما توصلت إليه دراسة (الناصر، 2024) من أن الوساطة الإرشادية القائمة على التوعية هي الكفيلة ببناء "حصانة ذاتية" لدى الأبناء في الفضاء الافتراضي.

ومن خلال المعطيات السابقة، ووفق منظور الضبط الاجتماعي، يمكن القول إن التحول في أساليب المرافقة لا يرتبط فقط بتغير السياق التكنولوجي، بل بتغير في "نموذج الضبط الوالدي" نفسه، فحين تتحول القناعة من المنع إلى التوعية، ينتقل نمط الممارسة من "الضبط الخارجي القسري" إلى "الضبط القائم على الإقناع" وبناء الامتثال الطوعي لدى الطفل، كما أن لجوء بعض غير المقتنعين لأسلوب المرافقة يؤكد أن الضبط الأسري يخضع لعملية "تكييف وظيفي" تملئها ضرورة الحفاظ على الرابطة الأسرية وتجنب الفجوة الاتصالية مع الأبناء، وعليه، فإن الوعي التربوي يشكل عنصراً بنوياً في إعادة تشكيل أنماط السلطة داخل الأسرة في العصر الرقمي، محولاً دور الولي من "المراقب" إلى "المرافق" كما يستبدل أدوات الزجر بأدوات الحوار والتحصين الذاتي.

4-9- بيانات خاصة بدور المرافقة في الحد من الانحراف الالكتروني:

جدول رقم (6): علاقة الانضباط السلوكي للطفل بالمرافقة الوالدية له.

انضباط سلوك الطفل		تحسن في السلوك (انضباط)		عدم تحسن في السلوك		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
69	87.3	10	12.7	79	100		
1	100	0	0.0	1	100		
70	87.5	10	12.5	80	100		

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج (Spss)

نلاحظ من معطيات الجدول أن ممارسة "المرافقة الوالدية" ترتبط بشكل وثيق ومباشر بمدى "الانضباط السلوكي للطفل"، فبالنسبة للأولياء الذين يمارسون المرافقة فعلياً، نجد أن الغالبية العظمى بنسبة (87.3%) أكدوا تحسن سلوك أبنائهم وانضباطهم الرقمي، مما يعكس الدور الإيجابي والفعال للتدخل الوالدي في ترشيد الاستخدام التقني وتقويم الانحرافات السلوكية لدى الناشئة، بينما نجد أن نسبة ضئيلة بلغت (12.7%) فقط من الممارسين للمرافقة لم يلاحظوا تحسناً ملموساً، وهو ما يفسر سوسيولوجياً بوجود "عوامل متدخلة" أخرى (مثل جماعة الأقران الرقمية أو التأثيرات الإعلامية) التي قد تضعف أحياناً من فاعلية الضبط الأسري، أو قد يعود ذلك لطبيعة المرافقة إذا كانت "تقييدية" فقط دون أبعاد حوارية، وفي المقابل، يظهر الجدول حالة استثنائية وحيدة لم تمارس المرافقة وسجلت تحسناً، وهي حالة لا يمكن تعميمها إحصائياً نظراً لمحدودية تكرارها، لكنها قد تشير سوسيولوجياً إلى حالات "الضبط الذاتي" الاستثنائي أو تأثر الطفل بمؤسسات تنشئة بديلة كالمدرسة.

وبناءً على ما سبق، نخلص إلى أن ممارسة المرافقة تعد شرطاً أساسياً لضمان "الاستقرار السلوكي" للطفل، مما يؤكد أن التدخل الوالدي الواعي يؤدي بالضرورة إلى ترشيد السلوك الرقمي للطفل، وهو ما ينسجم تماماً مع ما توصلت إليه دراسة (بوعنقة، 2023) من أن المراهقين الذين يحظون بمرافقة أسرية إيجابية يتمتعون بسلوك رقمي أكثر انضباطاً ووعياً بالمخاطر.

ووفقاً لـ "نظرية الضبط الاجتماعي" لـ (هيرشي)، فإن التزام الولي بالمرافقة الرقمية يعزز من "عنصر الارتباط" داخل النسق الأسري، حيث تعمل المرافقة كآلية لضبط الميولات الانحرافية عبر الرقابة والتعلق الوالدي، إذ يظهر أن هذا النموذج من الضبط الواعي والمتواصل يشكل عاملاً بنوياً في تشجيع الطفل على الامتثال للقيم والسلوكيات المقبولة اجتماعياً، ويؤكد أن تحسن السلوك الرقمي ليس نتاجاً للصدفة، بل هو ثمرة لـ (نموذج ضبط والدي) مستقر وفعال يوازن بين الحرية الرقمية للطفل وحمايته من المخاطر.

جدول (7): علاقة التزام الطفل في غياب رقابة الولي بأسلوب التوجيه الممارس من طرفه.

الالتزام في غياب الرقابة أسلوب التوجيه		يلتزم		لا يلتزم		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
الحوار والمناقشة		36	64.3	20	35.7	56	100
المنع والحرمان		6	42.9	8	57.1	14	100
مراقبة صارمة		37	62.7	22	37.3	59	100
التحذير المستمر		19	55.9	15	44.1	34	100

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج (Spss)

نلاحظ من الجدول أن أسلوب التوجيه الممارس من طرف الولي يؤثر بشكل متباين على مدى التزام الطفل ذاتياً عند غياب الرقابة، فبالنسبة للأولياء الذين يعتمدون أسلوب "الحوار والمناقشة"، نجد أنهم حققوا أعلى نسبة التزام لدى الأطفال بـ (64.3%)، مما يعكس دور الإقناع في بناء الرقابة الذاتية والوازع الداخلي لدى الطفل، تليها فئة "المراقبة الصارمة" التي سجلت نسبة التزام متقاربة بلغت (62.7%)، وهو ما يشير إلى أن الضبط الخارجي المكثف قد يولد التزاماً ناتجاً عن التعود أو الخوف من العقاب، وفي المقابل نجد أن أسلوب "المنع والحرمان" سجل أدنى نسبة التزام بـ (42.9%) وأعلى نسبة "عدم التزام" بـ (57.1%)، مما يوضح فشل أساليب الإقصاء في بناء سلوك منضبط عند غياب السلطة الوالدية، بينما حقق أسلوب "التحذير المستمر" نسبة التزام متوسطة بلغت (55.9%)، مما يعكس تأثيراً نسبياً للتنبيه المتكرر على سلوك الطفل، وبذلك نخلص سوسيولوجياً إلى أن أسلوب التوجيه يحدد كفاءة الالتزام الذاتي للطفل، حيث يبرز "الحوار" كأجود وسيلة لضمان استمرارية السلوك القويم للطفل حتى في فترات استقلاله وغيابه عن رقابة والديه، وهو ما يثبت صحة ما ذهبت إليه دراسة (الناصر، 2024) من أن الوساطة التقييدية (المنع) تؤدي إلى نتائج محدودة وتضعف قدرة الأبناء على التعامل الواعي مع الإنترنت، في حين أن الوساطة النشطة القائمة على الحوار هي التي تضمن استمرارية السلوك القويم حتى في غياب السلطة الوالدية.

واستناداً إلى نتائج الجدول، وحسب نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي، فإن أسلوب التوجيه الممارس من قبل الوالدين يشكل عاملاً حاسماً في بناء الالتزام الذاتي لدى الطفل، فالحوار والمناقشة يعززان الرقابة الداخلية والوازع الأخلاقي للطفل، بينما تعتمد المراقبة الصارمة على الضبط الخارجي الذي يولد التزاماً مؤقتاً قائماً على الخوف أو التعود، بالمقابل، تفشل أساليب الإقصاء مثل المنع والحرمان في تحقيق التزام ذاتي مستدام عند غياب السلطة الوالدية، وتؤكد النتائج أن الطريقة التي يمارس بها الوالدان التوجيه ترتبط مباشرة بقدرة الطفل على تنظيم سلوكه، مما يجعل الحوار والمناقشة الوسيلة الأكثر فعالية لضمان استمرارية السلوك القويم للطفل حتى في فترات استقلاله عن رقابة والديه.

جدول رقم (8): علاقة إبلاغ الطفل عن المحتوى غير المناسب بالمشاركة الرقمية للولي.

المجموع		لا يبلغ		يبلغ		الإبلاغ عن المحتوى غير مناسب للمشاركة الرقمية للولي
%	ك	%	ك	%	ك	
100	50	24	12	76	38	يشارك
100	30	60	18	40	12	لا يشارك
100	80	37.5	30	62.5	50	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث، باستخدام برنامج (Spss)

نلاحظ من الجدول أن المشاركة الرقمية للولي (اللعب أو المشاهدة مع الطفل) تؤثر بشكل جوهري على درجة صراحة الطفل واستعداده للإبلاغ عن المخاطر، فبالنسبة للأولياء الذين يمارسون المشاركة الرقمية، نجد أن الغالبية العظمى من أطفالهم يقومون بالإبلاغ عن المحتويات غير المناسبة بنسبة 76%، مما يعكس دور المشاركة الفعلية في كسر حاجز الخوف وبناء جسور الثقة والشفافية بين الطفل وولييه، وفي المقابل نجد أن عدم ممارسة المشاركة الرقمية أدى إلى تراجع نسبة الإبلاغ لتصل إلى 40% فقط، بينما ارتفعت نسبة "عدم الإبلاغ" لدى هذه الفئة لتصل إلى 60%، وهو ما يوضح ارتباط غياب الولي عن عالم الطفل الافتراضي بنشوء فجوة اتصالية تجعل الطفل يفضل إخفاء ما يواجهه من مخاطر، وبذلك نخلص سوسيولوجياً إلى أن المشاركة الرقمية تحدد كفاءة الإبلاغ عن المحتوى، حيث تساهم المرافقة الميدانية في تحويل الطفل من مجرد مستهلك فردي وسلبي يغوص لوحده في عالم افتراضي شاسع، إلى مستخدم واعي يلجأ لولييه كمرجع آمن عند التعرض لمحتوى مسيء أو غير مناسب، وهو ما يتسق مع ما ذهبت إليه دراسة (دوك وموغيانيسكي، 2020) من أن "النمط التمكيني" القائم على التجارب الرقمية المشتركة يساهم في بناء القدرات النقدية للطفل ويجعله أكثر انفتاحاً في مشاطرة خبراته الافتراضية مع الوالدين.

ووفق ما تشير إليه نتائج الجدول، وحسب نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي، فإن المشاركة الرقمية الفعلية للولي مع الطفل تعزز الروابط الأسرية وتعمل كآلية لضبط السلوك وبناء الثقة المتبادلة، مما يزيد من استعداد الطفل للإبلاغ عن المخاطر والمحتوى غير المناسب، فالمرافقة العملية تجعل الطفل يشعر بالأمان وتعزز وازعه الداخلي، بينما يؤدي غياب المشاركة إلى نشوء فجوة اتصالية بين الطفل وولييه وتقلل من مستوى الشفافية والصراحة، ما يجعل الطفل أكثر تحفظاً في مواجهة المخاطر الرقمية، وتؤكد النتائج أن التفاعل الرقمي الميداني للولي ليس فقط وسيلة للمتابعة، بل عنصر أساسي في تحويل الطفل من مستخدم سلبي ومعزول إلى مستخدم واعي يلجأ للولي كمرجع آمن عند التعرض لمحتوى مسيء.

10- عرض ومناقشة نتائج الدراسة

10-1- النتائج الجزئية:

10-1-1- نتائج الفرضية الأولى: واقع وأساليب المرافقة الرقمية

- بينت النتائج أن الأسر الجزائرية تمارس مرافقة رقمية مكثفة، لكنها تتراوح بين الضبط الخارجي (المراقبة المفاجئة 42.9%) والبناء الذاتي (الحوار 36.1%)، وهي نتيجة تتقاطع مع ما توصلت إليه دراسة (دوك وموغياناسكي، 2020) حول سيادة النمط التقييدي الذي يركز على الرقابة الصارمة كآلية لإعادة إنتاج السلطة الوالدية التقليدية في الفضاء الرقمي.
- كشفت النتائج عن وعي رقابي مرتفع جداً للأسر، حيث يلتزم 98.8% من الأولياء بالمتابعة الدائمة، مع ميل واضح لتقنين الاستخدام بقواعد مرنة (82.5%).
- أثبتت النتائج أن المستوى التعليمي هو المتغير الحاسم والمؤثر، فالجامعيون هم الأكثر استخداماً لأسلوب الحوار (39.5%)، مما يعزز الالتزام الذاتي للطفل، بينما يميل ذوو المستويات الأقل لأساليب الضبط المباشر لتعويض محدودية الموارد الثقافية التربوية لديهم، ويتفق هذا المنحى مع دراسة (بوعنافة، 2023) التي أرجعت لجوء بعض الأولياء للرقابة الصارمة بدلاً من الحوار التقني إلى نقص "الرأسمال الرقمي" والدراسة التكنولوجية لديهم.

10-1-2- نتائج الفرضية الثانية: التحول في أساليب الضبط الأسري

- كشفت النتائج أن الأسرة الجزائرية تعيش تحولاً بنوياً تدريجياً، حيث انتقل 42.9% من أصحاب أسلوب "المنع" سابقاً إلى "الحوار" حالياً، مما يعكس إدراكاً بعدم جدوى الانغلاق الرقمي ومنع الطفل من الوصول إلى الوسائل الرقمية.
- أظهرت النتائج تطابقاً تاماً (100%) بين القناعة بجدوى التوعية بدل المنع وتغيير الأسلوب الميداني المنتهج من طرف الأولياء في متابعة الطفل، مما يؤكد أن "التمثلات الوالدية" هي المحرك الأساسي لإعادة إنتاج آليات الضبط الملائمة للعصر الرقمي، وهو ما توصلت إليه أيضاً دراسة (الناصر، 2024) التي أكدت أن الوساطة الإرشادية (الحوارية) هي الأكثر قدرة على تنمية الوعي الذاتي بالمخاطر لدى الأبناء مقارنة بالمنع.
- خلصت النتائج إلى تخلي العينة عن الأنماط المتطرفة (المنع أو الحرية المطلقة) لصالح "المراقبة المتوازنة"، وهو ما يمثل تكييفاً لآليات الضبط الاجتماعي مع ضغوط البيئة الرقمية.

10-1-3- نتائج الفرضية الثالثة: دور المرافقة في الحد من الانحراف الإلكتروني

- بينت النتائج أن "المرافقة الوالدية" تساهم بشكل مباشر في بناء "حصانة رقمية" للطفل، حيث ارتبطت هذه الممارسة بحدوث "انضباط سلوكي" ملموس لدى 87.3% من العينة، وهي نتيجة تعزز ما توصلت إليه دراسة (بوعنافة، 2023) من أن المراهقين الذين يحظون بمرافقة أسرية إيجابية يتمتعون بسلوك رقمي أكثر انضباطاً ووعياً بالمخاطر مقارنة بغيرهم.
- أثبتت النتائج أن أسلوب "الحوار" هو الأسلوب الأكفأ لبناء التزام الذاتي للطفل في غياب السلطة الوالدية بنسبة 64.3%، بينما فشل "المنع" في ذلك، مما يؤكد أن تقوية الروابط الاجتماعية داخل الفضاء الرقمي تمنع الانحراف السلوكي لدى الطفل.
- أظهرت النتائج أن "التعلم بالتفاعل" (بمنظور باندورا) من خلال مشاركة الأولياء الفعلية لنشاطات ابنائهم الرقمية قد رفع من نسبة صراحة الطفل وشفافيته وإبلاغه عن المخاطر التي قد يواجهها إلى 76%، مما يحول الطفل من مستخدم معزول يغوص في العالم الافتراضي بشكل فردي إلى مستخدم واع يمتلك مرجعاً آمناً (الولي) عند التعرض للمحتويات المسيئة،

وهو ما يتطابق مع نتائج دراسة (دوك وموغيانسكي، 2020) التي أكدت أن "النمط التمكيني" القائم على المشاركة والحوار هو الذي يبني قدرات الطفل النقدية ويجعله أكثر انفتاحاً في مشاطرة خبراته مع الوالدين.

10-2- النتائج العامة:

- تؤكد النتائج على أن الأسرة الجزائرية تمارس فعلياً المرافقة الرقمية، غير أن هذه الممارسة تتخذ طابعاً مزدوجاً يجمع بين الرقابة التقليدية والوساطة التفاعلية الحديثة أو المرافقة الرقمية، مع ميل متزايد نحو الحوار كلما ارتفع المستوى التعليمي.
- بينت النتائج أن الأسرة الجزائرية تعرف تحولاً تدريجياً من الضبط القائم على المنع والمراقبة إلى الضبط القائم على المرافقة والتوعية، وذلك تحت تأثير التحولات الرقمية وضغط الواقع الاجتماعي الجديد.
- كشف الدراسة على أن المرافقة الرقمية تسهم في الحد من مظاهر الانحراف الإلكتروني عبر تنمية الوعي الرقمي وتعزيز المراقبة الذاتية لدى الطفل، حيث أن المرافقة الرقمية لا تضبط سلوك الطفل فقط، وإنما تعزز الرقابة الذاتية للطفل والوعي الداخلي لديه، وتحول الطفل من موضوع للرقابة إلى فاعل واع قادر على الإبلاغ والانضباط الذاتي.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، والتيكانت قد تطرقت إلى مقارنة التحول الذي يعرفه الضبط الأسري في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، من خلال تحليل أنماط المرافقة داخل الأسرة الجزائرية ومدى إسهامها في الحد من مظاهر الانحراف الإلكتروني لدى الأطفال، والتي انطلقت من مساءلة طبيعة الانتقال من الضبط القائم على المنع والمراقبة الصارمة إلى أنماط أكثر مرونة تقوم على الحوار، والتفسير، والمشاركة.

وقد أظهرت النتائج الميدانية في الأخير، أن المرافقة الرقمية أصبحت تمثل نمطاً حاضراً بقوة داخل الأسرة، حيث سجلت المتابعة اليومية نسباً مرتفعة، كما برزت أهمية وضع القواعد وشرحها للطفل، وهو ما يعكس ميلاً متزايداً نحو الضبط القائم على التوعية بدل الاقتصار على المنع، كما بينت النتائج وجود تحول تدريجي في أساليب الضبط، إذ اتجه عدد معتبر من الأولياء إلى مراجعة ممارساتهم السابقة والتخلي عن الأنماط المتطرفة (المنع المطلق أو الحرية المطلقة) لصالح أساليب أكثر توازناً تجمع بين الحوار والمراقبة المتوازنة، إضافة إلى ذلك، كشفت المعطيات عن علاقة واضحة بين قوة المرافقة الرقمية وتنمية الوعي الرقمي والمراقبة الذاتية لدى الطفل، وهو ما يؤكد أن فعالية الضبط الأسري في العصر الرقمي ترتبط بمدى قدرته على بناء امتثال داخلي قائم على الفهم والثقة.

وعليه، يمكن القول إن حماية الطفل من الانحراف الإلكتروني لا تتحقق بعزله عن التكنولوجيا، وإنما بتمكينه من أدوات الفهم والمسؤولية والقدرة على الاختيار الواعي، في إطار علاقة أسرية تقوم على التوازن بين المتابعة والثقة، وبين التقنين والتربية.

وانطلاقاً من هذه النتائج، يمكن اقتراح جملة من التوصيات:

- تشجيع ثقافة الحوار داخل الأسرة حول الاستخدام الرقمي بدل الاكتفاء بالأوامر والمنع.
- وضع قواعد واضحة ومعلنة للاستخدام للطفل للوسائل الرقمية، مع شرح أسبابها بطريقة مبسطة ومقنعة.

- تشجيع مشاركة الأولياء في بعض الأنشطة الرقمية لأبنائهم لبناء الثقة وتقوية التواصل فيما بينهم.
 - تنظيم دورات توعوية للأولياء حول مخاطر الفضاء الرقمي وأساليب المرافقة الفعالة للأبنائهم.
 - إدماج التربية الرقمية ضمن البرامج المدرسية لدعم جهود الأسرة في الوقاية من الانحراف الإلكتروني.
- وتوسيعاً لآفاق البحث العلمي، تظل هذه الدراسة محدودة بإطارها المكاني وحجم عينتها، مما يفتح المجال أمام دراسات أوسع يمكن أن تعتمد مقاربات مقارنة بين البيئات الحضرية والريفية، أو تدمج وجهة نظر الأطفال أنفسهم لفهم تمثلاتهم للضبط الأسري الرقمي، كما يمكن مستقبلاً توظيف مناهج نوعية معمقة لرصد التحولات الدقيقة في أنماط التفاعل الأسري داخل الفضاء الرقمي.

- قائمة المراجع:

- United Nations. (1989). Convention on the Rights of the Child. *UN General Assembly*.
- الخطيب حسن أنور. (2011). الحماية القانونية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، كلية العلوم القانونية، جامعة القدس، فلسطين.
- حسين الاء. (2024). الانحرافات السلوكية الإلكترونية لدى الطلائع، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، 5(3)، مصر: جامعة أسوان، ص ص 124-134.
- نانيلحسن وزقاي بغشام. (2022). جنوح الأحداث السيبراني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 6(1)، الجزائر: جامعة غليزان، ص ص 1286-1296.
- الطارق أبو بكر. (2020). الضبط الاجتماعي الأسري ودوره في حماية وتحصين الأبناء من الانحراف والمخدرات والمؤثرات العقلية، أعمال المؤتمر الدولي الأول حول تداعيات المخدرات والمؤثرات العقلية على الأسرة والمجتمعات الإنسانية، الجامعة الاسمرية الإسلامية- زلتين، ليبيا.
- خميس عبد العزيز. (2018). المرافقة النفسية والتربوية لدى التلاميذ في مؤسسات التعليم الثانوي العام والتكنولوجي من وجهة نظر مستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني-دراسة ميدانية ببعض ثانويات ولاية ورقلة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 10(3)، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ص ص 101-112.
- Tukphimai Sangwan. (2022). Learning Management Process and Media and Information Literacy in Thailand, *Technium Social Sciences Journal*, (33), Thaïlande : Surindra Rajabhat University, p p 249-263.
- العشماوي طاهر والعصيمي محمد. (2021). القيادة الإلكترونية وعلاقتها بالوعي الرقمي لدى قادة مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الطائف من وجهة نظر المعلمين، مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية لكلية التربية، 9(9)، مصر: جامعة سوهاج، ص ص 525-567.
- سرومر كريم سعيد. (2015). المراقبة الذاتية وعلاقتها بأنماط الشخصية (A, B) لدى طلبة الجامعة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الصرفة-ابن الهيثم، جامعة بغداد، العراق.

• Duek Carolina & Moguilla Marina. (2020). Children, digital screens and family: parental mediation practices and gender. *Comunicação e sociedade*, (37), Argentina: University of Buenos Aires, p p 55-70.

• الناصر روان. (2024). استراتيجيات الوساطة الوالدية وعلاقتها بالمهارات الرقمية وإدراك الفتيات لمخاطر الإنترنت: دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، (3) 51، السعودية: جامعة أم القرى، ص ص 92-109.

• سفيان بوعناقة. (2023). استراتيجيات الوساطة الأبوية في استخدام المراهقين للإنترنت في الجزائر، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، 10 (4)، قسنطينة: جامعة صالح بوبنيدر، ص ص 459-443.